الزعيم صالح رائد التغيير الشامل في اليمن

في مثل هذا اليوم منذ 38 عاماً وصل الى رأس السلطة في اليمن (الشطر الشمالي) سابقاً الاخ / الرائد علي عبدالله صالح ابن الريف اليمني (وذئب الضباط) الذي أطلقه عليه الرئيس ابراهيم الحمدي بطريقة ديمقراطية لأول مرة في التاريخ السياسي لليمن، وعبر المؤسسة الدستورية التي تمثل وتنوب الشعب اليمني (مجلس الشعب التأسيسي) بعد ان كان الوصول الى هذا المنصب لايتم الا بإحدى ثلاث:
- القتل - السجن - النفي

الشيخ / حسين حازب

وبعد احداث دموية أودت بحياة رئيسين في شمال الوطن وجنوبه (احمد الغشمي - سالم ربيع علي) وبفارق يومين فقط بين قتل الغشمي وربيع، قام مجلس الشعب الذي آلت اليه إدارة السلطة- وفقاً للدستور بعد قتل الرئيس الغشمي - بانتخاب هذا الضابط القادم من أوساط المجتمع اليمني ومن بين أفراد جيشه الوطني، ليضع باختيار هذا الرجل لرئاسة الجمهورية حداً فاصلاً ونهائياً للوصول الى السلطة بالبيان رقم (1) من على ظهر مدرعة او دبابة، ويجعل سلطة الشعب بصورة مباشرة او عبر نوابه هي الطريق الوحيد للوصول الى السلطة .

وهو ما كان وسرنا عليه وهو الطريق الذي قامت عليه دولة اليمن الواحد (الجمهورية اليمنية) بعد اعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو1990م وعبر الانتخاب الحر والمباشر من الشعب .

اليوم تحل علينا الذكرى الـ38 لهذا الحدث المهم الذي كان البداية للتغيير الإيجابي الشامل في اليمن بقيادة الاخ علي عبدالله صالح..

وأجدها فرصة في هذه الذكرى لأضع شواهد وملامح وأفعال هذا التغيير الإيجابي الذي تؤكد قناعتي ان (صالح) دون غيره أحدثه في حياة الشعب ليس في جانب واحد ولكن في كل الجوانب وبالشواهد والانجازات التالية :-

اولاً :- وصوله الى السلطة تم بطريقة سلمية وسليمة وعبر نواب الشعب الذين اجمعوا على اختياره لقيادة البلاد في لحظة كان منصب رئيس الجمهورية اقرب طريق الى (خزيمة) او (أبو زعبل).

-تغيير إيجابي افضل من التغيير الذي يأتي بالقوة والانقلابات ودون رغبة الشعب ونواب الشعب ..أليس كذلك .؟؟

- تغيير ألغى الخصومة او الثأر او التربص الذي كان سينشأ بينه وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية والدينية والعسكرية ، لو انه أتى الى السلطة عبر انقلاب حتى لو كان هذا الانقلاب ابيض وضرورياً وتفرضه الظروف ..مثل التغييرات التي حصلت في رأس السلطة قبل هذا وكانت نتائجها الصراع حتى يتم تغيير دموي آخر .!

- تغيير إيجابي جعل الرجل يفكر من بعد اليمين الدستورية كيف يرد الجميل لهذا الشعب الذي أتى به الى السلطة عبر نوابه، فهو لم يستول على السلطة ولكنها جاءته بتكليف من نواب الشعب وعليه القيام بما يلبي طموحات الشعب وأمانيه التي يعولون عليه في تحقيقها وهو ما قام به (الرئيس صالح) واثبتته الشواهد والإنجازات والافعال والسياسات التي انتهجها ونفذها على الواقع ..

ثانياً:- الشراكة السياسية الحقيقية بين كل قوى المجتمع تغيير إيجابي قاده (صالح) منذ تسلم السلطة، فالجميع يعرف ان الحزبية كانت محظورة في الشمال (وعمالة) محرمة في الدستور، وفي الجنوب (لا صوت يعلو على صوت الحزب الواحد) .

ورغم هذا الحظر والمنع والتخوين للحزبية الا انها كانت موجودة وتمارس عملها سراً ولها مسميات وقيادات معروفة ومنها ما ينتمي الى مدارس فكرية وحركات سياسية خارجية بعضها لا يتفق وثقافة المجتمع اليمني.. ولان خبرة الرئيس ومعاصرته للأحداث ورغبته في إغلاق دورات الصراع على السلطة جعلته يدرك أن المصلحة العليا للوطن تفرض عليه كرئيس لكل اليمن ان يتعامل بواقعية مع هذه القوى وان يبحث معهم عن طريقة تجعلهم شركاء في إدارة بلدهم ومن على الطاولة، باعتبار العمل من تحت الطاولة وبالطريقة السرية لا يؤدي الا الى المؤامرات بين الحاكم وهذه القوى السياسية ويؤدي للانقلابات والاعتقالات ودورات العنف وصولاً للعمالة والارتهان للخارج كما هو واضح في الصراعات التي اعقبت ثورة سبتمبر وأكتوبر بسبب التباينات في إدارة السلطة والشراكة فيها ، فجاءت فكرة الرئيس صالح لتغيير هذا النمط من العلاقة بين الحاكم والنَّاس ووجد أن الحوار هو الطريقة المثلى والديمقراطية للوصول الى صيغة وطنية يلتقي عليها الجميع لتضمن الشراكة السياسية للجميع وتزيل كل ما من شأنه الشعور بالإقصاء وخطأ السياسات التي يدير بها الحاكم البلاد، وكان الحوار الوطني الاول الذي استمر لمدة عامين بين كل القوى السياسية والاجتماعية والدينية والفكرية حواراً اجزم انه افضل حوار جرى بين اليمنيين في العصر الحديث، توج هذا الحوار باقرار وثيقة (الميثاق الوطني) كصيغة سياسية جامعة اتفقت عليها كل القوى السياسية والفكرية والدينية والاجتماعية، وتم الاستفتاء عليها من قبل الشعب وأقرت في صيغتها النهائية من خلال (المؤتمر الشعبي العام الاول)في اغسطس 1982م الذي ضم ألف شخصية تم انتخابها من قبل الشعب لتمثيل الأمة في ذلك المؤتمر، لتصبح وثيقة وطنية التزم بها الجميع وتم إقرار استمرارية المؤتمر الشعبي العام، كآليه تنفيذية وتنظيمية لتنفيذ نصوص الميثاق الوطني وبرنامج. العمل السياسي الذي تم إقراره في المؤتمر العام الاول .

وبهذه الوثيقة الوطنية الميثاق الوطني وبرنامج العمل السياسي وقيام المؤتمر الشعبي العام كتنظيم شعبي سياسي منظم بهياكله القيادية ونظامه الداخلي تحققت الشراكة السياسية الحقيقية في السلطة وادارة الدولة بين كل القوى الفاعلة والحاكم وأصبحت كل القوى ممثلة في اللجنة العامة واللجنة الدائمة وبقية الهياكل، ومن هناك كانت كل القوى ممثلة في الحكومات المتعاقبة من اعلى الهرم الى إدارة (الناحية)المديرية فيما بعد .. أليس هذا تغييراً إيجابياً أدى لشراكة حقيقية في السلطة ومنافعها ومضارها واصبح الخلاف والتباين محكوماً بما تم الاتفاق عليه في الميثاق الوطني وبرنامج العمل السياسي وبرامج الحكومات المتعاقبة ؟

-تغيير كان سبباً رئيسياً في تحقيق منجزات ما كانت لتتم او ترى النور لولا هذا التغيير الذي احدثه (صالح) في العلاقة بين الحاكم والقوى الفاعلة ومن الشواهد الذي تحققت بفضل الله سبحانه وهذا التغيير :

- استقرار سياسي نتج عنه استقرار أمني نتج عنه مايلي:

- تحقيق تنميه شاملة في كل مناحي الحياة

- تطور اقتصادي من خلال استخراج الثروات النفطية والنهضة الزراعية والسياحية والعمرانية

-تطور ثقافي تمثل في النهضة التعليمية في قطاعات التعليم الثلاثة على المستوى الكمي والنوعي والمادي

- مهدت هذه الشراكة لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية الخالدة مايو 1990م.

- كانت هذه الشراكة وهذا التغيير الإيجابي سبباً رئيسياً في حل مشاكل الحدود مع الجيران بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وبالطرق السلمية..

إنجازات فكَّر بعض سابقيه فيها فأودت بحياة البعض منهم واُتهم البعض منهم بالخيانة وأخرجت البعض منهم من السلطة، ليس لانهم ارتكبوا جرماً في ذلك لكنهم فكروا فيها لوحدهم .!! لكن علي عبدالله صالح أشرك الجميع وأبلغ الجميع بتلك المشاريع التي خطط لها وذهب لتنفيذها وهو يستند الى موقف مشترك لا يستطيع اي طرف ان يزايد فيه على احد.

مثالان للتغيير الإيجابي الذي أحدثه الزعيم في مسيرة الوطن .

لا أظن أنني جاملته في ذلك ..

* عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام

نهضة تعليمية غير مسبوقة

شهد التعليم في عهد الزعيم علي عبدالله صالح تطوراً كبيراً وتوسعاً غير عادي، بفضل اهتمام ورعاية القيادة السياسية وتوجهات الحكومات المتعاقبة الساعية إلى جعل التعليم في طليعة أولوياتها حيث سخرت كل الإمكانيات لتطوير التعليم والنهوض به من أجل بناء جيل متعلم قادر على مواصلة مسيرة التنمية والبناء في البلاد .
وهنا نسلط الضوء على أبرز الإنجازات التي تحققت في عهد الرئيس الصالح في هذا الجانب..

"16 ألف مدرسة تم تشييدها في مختلف المحافظات"

"3000 مدرسة شُيّدت في المحافظات الجنوبية من 1990 وحتى 2008م"

كان التعليم قبل 17 يوليو 1978م عند نقطة الصفر وعلى الأصعدة كافة، فقد أولت القيادة السياسية منذ عام 78م بقيادة الزعيم الزعيم علي عبدالله صالح التعليم اهتماماً كبيراً سواء أكان تعليماً أساسياً أو فنياً أو عالياً، ونستطيع أن نقول اليوم ان جميع المحافظات انتشرت فيها كل مقومات العملية التعليمية من المدرسة إلى المعهد الفني إلى الجامعة كما فُتح المجال للقطاع الخاص أن يمارس حريته على شتى الأصعدة التعليمية، فهناك الجامعات الخاصة، وهناك المدارس الخاصة، والمعاهد الخاصة فقد أصبح التعليم هو الشغل الشاغل لقيادتنا السياسية ولمجتمعنا إجمالاً، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الشعب اليمني في ظل وحدته أصبح يدرك بوصلته الحقيقية في التنمية المستقبلية..

وتشير الإحصاءات إلى ان عدد المدارس في البداية الاولى للثورة اليمنية كانت لايتجاوز 21 مدرسة ابتدائية ومدرستين إعداديتين فقط ولم يكن هناك مدارس ثانوية. ولاتوجد معاهد او مدارس صناعية او غيرها.. كما حرصت قيادة الثورة على التركيز على ابتعاث الطلبة دفعات متتالية للدراسة في الخارج..

وقد كان لذلك الحراك التعليمي أثره على الواقع ففي نهاية السبعينيات وصل عدد المدارس الى 1864 مدرسة.. كما أدى ذلك الى ايجاد كوادر مؤهلة في مختلف الحقول الطبية والزراعية وغيرها من المجالات كما تم انشاء العديد من معاهد المعلمين والمعلمات ومراكز التدريب والمعاهد الفنية وكان للتعليم العالي نصيب من خلال تأسيس أول جامعة في اليمن هي جامعة صنعاء التي أسست في بداية السبعينيات والتي تمثل أحد الصروح التي جسدت الحلم والطموح الوطني، وان احتوت هذه الجامعة في بدايتها على كليات محدودة هي كلية الشريعة والقانون والآداب والعلوم والتجارة والاقتصاد إلاَّ أنها مثلت نواة للتطور والتوسع لتأسيس المزيد من الكليات الشاملة في مختلف التخصصات والتوسع الى مختلف محافظات الجمهورية.. وظل التعليم قضية مهمة للوصول الى الغايات المجسدة بأهداف الثورة السبتمبرية التي لايمكن تحقيقها إلاَّ بالمزيد من التعلم ..

كما ان مجانية التعليم مثلت جوهر ذلك الاهتمام والمسار التعليمي المتنامي الذي يعتبر معطىً مهماً لتحقيق الهدف الوطني الذي قامت من اجله الثورة اليمنية، ومنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات شهد التعليم نقلة نوعية وتوسعاً شاملاً من خلال وضع استراتيجية تعليمية متكاملة تستوعب كافة المتغيرات التعليمية والتربوية وتسهم بشكل عملي في التوسع النوعي في مختلف مجالات التعليم باعتبار ذلك اساس البناء المستقبلي للبلاد، وتشير إحصاءات النفقات في حقل التربية والتعليم الى انه تجاوز المليار ريال بعد عام 1982م نتيجة للازدياد في عدد المدارس والطلاب والمدرسين والمناهج ووصلت ميزانية التعليم الى اكثر من مليار وثمانمائة مليون ريال حتى عام 1978م فهذا الرقم الكبير يعكس حقيقة التطور الذي شهده التعليم طوال هذه المرحلة مقارنة بحجم النفقات في المراحل السابقة حيث وصل عدد المدارس الابتدائية في منتصف الثمانينيات الى اكثر من 6344 مدرسة.. ولذلك فإن الأرقام التالية تعطي مدلولا واضحا عن ذلك حيث نجد أن عدد المدارس بالتعليم العام في عموم محافظات الجمهورية خلال العام الدراسي 2008م - 2009م قد بلغ نحو (15,661) مدرسة، بينما كانت خلال العام الدراسي 1990 - 1991م (11,950) مدرسة، وبنسبة زيادة بلغت (23,7 %)، وقد كانت نسبة الزيادة في المحافظات الجنوبية والشرقية (42,2 %)، حيث زادت من (1732) مدرسة في عام 1990 - 1991م إلى (2994) مدرسة في عام 2008 - 2009م.

أما الشُعَب الدراسية في التعليم الأساسي والثانوي فقد نمت بشكل كبير، حيث وصلت في التعليم الأساسي في عموم محافظات الجمهورية عام 2008 - 2009م إلى (136,306) شعبة، بينما كانت في عام 1990 - 1991م (56,722) شعبة، وبمعدل زيادة بلغ (58,4 %)، وفي التعليم الثانوي وصل عدد الشعب الدراسية في عام 2008 - 2009م إلى (15,629) شعبة بينما كان في عام 1990 - 1991 (5896) شعبة وبمعدل زيادة بلغ (62,3 %).

أما على مستوى التحاق الطلاب في مراحل التعليم الأساسي والثانوي خلال السنوات الماضية، نجد أن عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي في عموم محافظات الجمهورية بلغ في عام 2008 - 2009م (4,327,451) منهم (2,498,676) طالباً و(1,228,775) طالبة، وكانت فجوة النوع (0,73 %)، بينما كانت أعدادهم في عام 1990 - 1991م (2,047,032) طالباً وطالبة منهم (1,398,694) ذكوراً و(648,338) إناثاً، وكانت فجوة النوع (0,46 %)، أما عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي في عموم محافظات الجمهورية فقد بلغ في عام 2008 / 2009م (580,829) طالباً وطالبة، منهم (374,317) ذكوراً، و(206,512) إناثاً، بينما كان عددهم في عام 1990 - 1991م (188,456) طالباً وطالبة، منهم (165,333) ذكوراً، و(23,123) إناثا، أما على مستوى القوى العاملة بالإدارة المدرسية والمعلمين بالتعليم العام في عموم المحافظات، فقد بلغ عددها في عام 2008 - 2009م (443,377)، منهم (331,326) ذكوراً، و(112,051) إناثاً، بينما كان عددهم في عام 1990 - 1991م (220,390)، منهم (163,988) ذكوراً، و(56,402) إناث، وعلى مستوى المحافظات الجنوبية والشرقية، فقد زاد عدد القوى العاملة بالإدارة المدرسية والمعلمين بالتعليم العام من (67,855) في عام 1990 - 1991م إلى (113,397) في عام 2008 - 2009م.

ويمكننا القول إن نظام التعليم والتدريب- فقط منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة- قد شهد تطوراً ملحوظاً من الناحيتين الكمية والنوعية، فقد ارتفع عدد التلاميذ والطلاب وانتشرت المؤسسات التعليمية على مستوى البلاد وتوافرت الفرص التعليمية والتدريب بعد التعليم الأساسي سواء أكانت في التعليم العام أو العالي أو الجامعي أو التدريب الفني والمهني، ففي عهد الزعيم تم توفير المدخلات الضرورية لتشغيل وتسيير المؤسسات التعليمية من معلمين وإدارة تعليمية ومدرسية وتجهيزات وأثاث ووسائل تعلمية وتعليمية، كما تناولت الجهود تأسيس برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي سعياً وراء هدف القضاء على الأمية وتوفير فرص التدريب الأساسي لكبار السن.